

الدبلوماسية المرتبكة تؤثر على مصالح تونس في ليبيا ما بعد اتفاق جنيف

توقعات بالتحاق قرابة مليون عامل تونسي بالسوق الليبية



استقرار تونس جزء لا يتجزأ من استقرار ليبيا

الاقتصادية المهمة بين الطرفين، يحظى الجانب الأمني بأهمية قصوى باعتبار الحدود المشتركة وتنامي نسق العمليات الإرهابية في مختلف المدن الليبية التي تعيش صراعا مسلحا منذ سقوط نظام القذافي في 2011.

ويرى متابعون أن لتونس الآن فرصة ذهبية لاستغلال هذا الهدوء الحذر في ليبيا كما ينبغي خصوصا من ناحية إرساء الاستقرار الأمني والدفع نحو تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع ممثلي السلطة الجديدة.

وينتظر أن تخدم عودة الأمن والاستقرار مع وجود حكومة في ليبيا مصالح البلدين، خصوصا في ظل وجود إجماع دولي على استعادة ليبيا سيطرتها على حدودها وأراضيها والمساعى لوقف حالة الفوضى.

وقال مازن الشريف الخبير الدولي في الشؤون الأمنية والعسكرية في تصريح لـ"العرب"، "وكان القدر يقدم هدبة لتونس التي طردت من مؤتمر برلين بشأن الملف الليبي لزيادة تدعيم موقفها الدبلوماسي".



مازن الشريف

هناك ارتياح أمني ولا بد من تدعيم العمل الاستخباراتي

وأضاف الشريف "الوضع الآن أفضل بكثير والعمالة التونسية في ليبيا كبيرة وعادتها أيضا مهمة (هناك مليون عامل تونسي قد يلتحقون بليبيا)". وتابع "هناك نوع من الراحة الأمنية لتونس الآن، ولا بد من تدعيم العمل الاستخباراتي مع القبائل الليبية والأمم المتحدة"، مشيرا في هذا الصدد إلى أن "عملية بنقردان الإرهابية التي حدثت في مارس 2016 تم التخطيط لها من مدينة صبراتة الليبية".

وأعلن وزير السياحة التونسي الحبيب عثمان عن "إعادة عمل تمثيلية تونس في ليبيا" على ضوء التطور الإيجابي في هذا البلد.

وأشار إلى أن "وزارته ستعمل على ضبط إستراتيجية متكاملة في علاقة بالسوق الليبية التي تعتبر من أهم الأسواق بالنسبة إلى الوجهة التونسية وهي الثانية من حيث عدد السياح".

واختار ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، الجمعة الماضي، قائمة ضمن 4 قوائم لإدارة شؤون البلاد مؤقتا حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وضمت القائمة الفائزة محمد يونس المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي بجانب موسى الكوني وعبدالله حسين الافي عضوين في المجلس، وعبد الحميد ديبية رئيسا لمجلس الوزراء. وأمام ديبية 21 يوما لتقديم تشكيلة حكومته إلى مجلس النواب من أجل منحها الثقة، وفي حالة تعذر ذلك يتم تقديمها لملتقى الحوار السياسي.

ليبيا، لأن الحكومة الليبية الجديدة اقتصادية بامتياز وستعمل على إعادة إعمار ليبيا". ويراي عبدالكبير تتميز العلاقات التونسية - الليبية بمصالح اقتصادية وروابط إستراتيجية هامة، مشيرا إلى أن "الملف الليبي ليس مرتبطا فقط بالسلطة بل بالتجار والصناعيين والامتداد الجغرافي والتاريخي والقرابة والمصاهرات". كما دعا المستثمرين التونسيين إلى الفوز بالعقود المهمة لإعادة إعمار ليبيا، مبرزا "إذا خسرتنا السوق الليبية ستكون وصمة عار على السلطات التونسية".

شريان اقتصادي مهم

يرى خبراء الاقتصاد في تونس أن تحقيق التوافق اللازم بين الأطراف الليبية سينعكس إيجابيا على تونس لاسترجاع معاملاتها مع ليبيا كحليف اقتصادي وإستراتيجي مهم في المنطقة. وأكد الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق حسين الديماسي في تصريح لـ"العرب"، على "ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية التونسية في ليبيا، لأنها ليست حاضرة كما ينبغي في الفترة الأخيرة جراء عدم الاستقرار السياسي داخليا".

وأضاف الديماسي "ليبيا هي ثاني شريك تجاري لتونس بعد فرنسا ولنا معها فائض في الميزان التجاري، واعتقد أنه إذا حققت الأطراف الليبية توافقا في ما بينها فستكون له نتائج إيجابية جدا على تونس".

ودعا الخبير الاقتصادي إلى ضرورة أن تتغتم السلطات التونسية هذا الهدوء في الجارة ليبيا على أمل إعادة علاقاتها الاقتصادية واسترجاع مواقع العاملين التونسيين قبل الانقراض في ليبيا. وعلوة عن العلاقات

جمعة في 2014، نعانى من مشكلة حقيقية وهي كيفية إبعاد كل التجاذبات السياسية عن الملف الليبي، حيث بات على كل الأطراف أن تحيد بهذا الملف عن الصراعات والحسابات الضيقة".

وكثيرا ما واجهت الدبلوماسية التونسية انتقادات حادة بسبب تعاملها مع الملف الليبي والتي تأثرت بالتجاذبات السياسية الداخلية للبلاد، وسط تفاقم المخاوف من متزسر حركة النهضة (واجهة الإسلاميين في تونس) خلف الأجنحة التركية في ليبيا.

وأشارت تحركات رئيس البرلمان وحركة النهضة راشد الغنوشي في الملف الليبي الشائك غضبا سياسيا واسعاً في تونس، واعتبرها البعض تدخلا صارخا في صلاحيات رئاسة الجمهورية، حيث يعتبر الغنوشي نفسه صاحب القرار الفعلي في البلاد.

وسبق أن طالب أحزاب تونسية الرئيس قيس سعيد بالرّد على ما ورد في مواقف الغنوشي، وهي مواقف تصب في خانة الاتهامات الموجهة لتونس بتقديم الدعم اللوجستي لتركيا في عداوتها على ليبيا.

وعطلت الخلافات الداخلية التي رافقت المشهد السياسي الاهتمام بالقضايا الخارجية، حيث انشغلت الطبقة السياسية في تونس بالبحث في قضايا ثانوية وسط ارتفاع منسوب العنف والصراعات خدمة للأجندات الحزبية، مقابل إهمال القضايا الجوهرية للتونسيين ولعب دور مهم في الملف الليبي.

ومثل غياب الرئيس التونسي عن أغلب المناسبات الدولية عائقا أمام تجسيد العمل الدبلوماسي، وأخرها القمة الأفريقية الإفريقية حول مواجهة وباء كورونا، فضلا عن الغياب عن مؤتمر برلين الخاص بتسوية الملف الليبي في يناير من العام الماضي، ما أزعج الأوساط السياسية التونسية التي اختلفت في تحديد أسبابه وسط خشيتها من أن تكون هناك نية مقصودة لإقصاء دور بلادها وإبعادها عن الشأن الليبي.

ودعا عبدالكبير المسؤولين في السلطة إلى ضرورة بحث هيئة عليا تشتمل على الملف الليبي في أبعاده المختلفة (الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية)، قائلا إن "التجاذبات السياسية قد تضعف علينا فرصة الاستفادة من الأوضاع في

دفعت المستجدات المسجلة في الفترة الأخيرة بليبيا الجانب التونسي إلى رفع درجة اهتمامه السياسي والدبلوماسي بما يجري هناك. ويرى مراقبون أن الدبلوماسية المرتبكة ستؤثر على مصالح تونس في ليبيا بعد نجاح ملتقى الحوار السياسي الليبي في انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية المؤقتة التي ستتولى زمام المرحلة الانتقالية تمهيدا للانتخابات العامة المزمع إجراؤها نهاية العام الجاري.



خالد هودي

صحافي تونسي

تونس - تطرح خطوة انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا مدى استفادة تونس من تطور الوضع في الجوار سياسيا ودبلوماسيا في ظل الرهانات الجسيمة التي تنتظر الحكومة التونسية اقتصاديا واجتماعيا، فضلا عن التحديات الأمنية والمصالح الحدودية المشتركة.

وتمثل ليبيا امتدادا تاريخيا واقتصاديا وحضاريا لتونس، حيث كانت الأسواق الليبية ملاذا لآلاف من التونسيين في عهد العقيد الراحل معمر القذافي، خصوصا من ولايات الجنوب. ويرى مراقبون أن تعافي الاقتصاد التونسي وتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد برتبطان أساسا بمدى نجاح العملية السياسية والانتقال إلى وضع المؤسسات الدائمة في ليبيا.

خطوة لإحياء العلاقات

رحبت السلطات التونسية بالتطورات الحاصلة في الجارة ليبيا، حيث ثمن الرئيس قيس سعيد نجاح هذه الانتخابات التي وصفها بالحدث التاريخي.

ووجه سعيد، الإثنين الماضي، الدعوة إلى أعضاء السلطة التنفيذية المنتخبة في ليبيا لزيارة تونس في أقرب الأجل الممكنة في مسعى لدعم مسار التسوية السياسية خلال المرحلة الانتقالية في البلد الجار.

وأعلن سعيد في بيان رئاسي عن ارتياحه لنتائج الانتخابات، وقال في مكالمة مع رئيس المجلس الرئاسي المنتخب محمد المنفي "إن نجاح هذه الانتخابات يعد حدثا تاريخيا لأنها نابعة من إرادة الليبيين أنفسهم".



مصطفى عبدالكبير

إذا خسرتنا السوق الليبية ستكون وصمة عار على تونس

وأضاف سعيد أن "الحل الدائم للأزمة في ليبيا لا يمكن أن يكون إلا ليبيا - ليبيا - ليبيا". كما أكد في البيان حرصه على "أن تظل العلاقات بين تونس وليبيا علاقات بين شعوب واحد تجمع بين أفراده روابط متميزة عبر التاريخ". ونقلت الرئاسة عن المنفي شكره للرئيس سعيد وتطلعه إلى فتح آفاق جديدة للعلاقات بين تونس وليبيا".

وكانت ليبيا تضم جالية تونسية تقدر بعشرات الآلاف من العائلات المنصاهرة مع الليبيين والعامل، لكن أغلبهم عاد إلى تونس مع تدهور الوضع الأمني في البلاد وتساعد النزاعات المسلحة بعد الإطاحة بحكم العقيد الراحل معمر القذافي في 2011.

ويؤكد الخبير في الشأن الليبي ورئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان مصطفى عبدالكبير أن "تونس خسرت الكثير من المعاملات واليد العاملة مع الأسواق الليبية طيلة سنوات بعد رحيل معمر القذافي، فضلا عن كونها بلدا مصدرا للمواد الاستهلاكية نحو ليبيا". وأضاف "منذ عهد حكومة المهدي لـ"العرب"، منذ عهد حكومة المهدي

الدبلوماسية الأردنية تبحث عن دور التقريب بين الإمارات ومصر وتركيا

تميزت السياسة الخارجية الأردنية منذ عقود بالالتزام الواقعية في التفكير والتخطيط وتجنب الوقوع في أي توتر مع أي طرف إقليمي، مع القدرة على إعادة إنتاج دور عمان في الشرق الأوسط في عدد من المراحل التي مرت بها المنطقة تاريخيا، وهو ما يؤهل البلد بحسب المراقبين لأن يلعب دورا في التقريب بين الإمارات ومصر من جهة وتركيا من جهة أخرى.

عمان - أثبت الأردن في ظل حكم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني خلال العشرية الأخيرة قدرة على التعامل مع التحولات والتحديات، وذلك بالنظر إلى موقعه على خارطة الجيوسياسية التي تحول دون تحقق مخططات تهميش دوره في قضايا المنطقة.

ولذلك وجه المراقبون السياسيون الانظار إلى هذا البلد وما يمكن أن تقوم به الدبلوماسية الأردنية في لحظة مفصلية تعيشها المنطقة، بعد أن كثرت الحديث في الآونة الأخيرة عن احتمال عودة العلاقات إلى طبيعتها بين كل من دولة الإمارات ومصر وتركيا.

واستطاعت العلاقات بين الأردن وكل من الإمارات ومصر الحفاظ على حالة الاستقرار على الرغم من الأوجاع العاصفة التي تشهدها المنطقة والتي أثرت سلبا على العلاقات العربية - العربية في وقت من الأوقات.

وفي مقابل ذلك لعب الأردن دورا متوازنا في علاقته مع المحور التركي - القطري في خضم الأزمة الخليجية التي انتهت بالمصالحة في الشهر الماضي. وقد يشكل التوازن الإقليمي منعطفا مهما حتى يكون البلد نقطة التقاء لتسهيل العلاقات بين جميع الأطراف في المنطقة دون خسارة أي منهم.

وتسعى قوى إقليمية على غرار تركيا وإيران إلى اللعب على وتر التوترات العربية لتحقيق مكاسب إستراتيجية وتعزيز نفوذها في المنطقة، وهذا ما يجعل من الضروري تكاتف الجهود للحيلولة دون تحقق مثل هذه المطامع.



خالد شنيكات

المتغيرات تدفع الدبلوماسية الأردنية إلى القيام بأدوار أكبر

ويقول دبلوماسيون إن التوجه الأردني الجديد قد تنظر إليه مصر والإمارات وأيضاً السعودية بعين الإرتياح، في ظل الوضع الإقليمي المتهرب الذي تتحمل كل من تركيا وإيران المسؤولية الأكبر عنه جراء سياساتهما وما خلفته من توترات باتت تهدد بهزات عنيفة في المنطقة.

وتربط الأردن بكل من الإمارات ومصر وتركيا علاقات احترام متبادل وتنسيق مستمر بشأن أهم القضايا وزيارات متبادلة رفيعة المستوى، وهو ما يؤهله، بحسب محللين، للعب دور الوسيط في تحقيق المصالحة.

ورغم الاختلاف في وجهات النظر بين أنقرة وأبوظبي والقاهرة إلا أن ذلك لم يصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية، ما يعني إبقاء الباب مفتوحا لتخسين العلاقات. ويرى محللون أن تصريحات وزير الشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، التي قال فيها الشهر الماضي إن على تركيا ألا تكون الداعم الأساسي للإخوان المسلمين وتعديل البوصلة في علاقاتها العربية، هي المدخل لنجاح أي وساطة محتملة.

ومن الناحية السياسية يحتاج تجاوز الخلافات بين الإمارات ومصر من جهة وتركيا من جهة أخرى إلى دولة تجمعها علاقات مميزة بالدول الثلاث على حد سواء، ويبدو أن الأردن يمكنه لعب دور الوسيط لأرب الصعد وتحقيق المصالحة.



سرعة في إدراك أهمية التحولات في المنطقة